جمهورية مصر العربية
جامعة المنصورة
كلية الحقوق
قسم الاقتصاد والمالية العامة

تقلبات أسعار النفط وأثرها على وضع الموازنة العامة فى سلطنة عمان

"دراسة تحليلية مقارنة "

بحث مقدم لاستيفاء متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في الحقوق

إشراف

الأستاذ الدكتور

رضـا عبد السلام إبراهيـم

أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد والمالية العامة بكلية الحقوق جامعة المنصورة
وكيل الكلية لشئون التعليم والطلاب ومحافظ الشرقية السابق

الدكتور/ المعتصم بالله مصطفى محمد
مدرس الاقتصاد والمالية العامة بكلية الحقوق جامعة المنصورة

إعداد الباحث

حارب بن سعيد بن سليّم الهنائي

١٤٤١هـ-٢٠١٩

مقدمه

أصبحت الطاقة في عصرنا الحاضر عاملاً مهماً من عوامل الإنتاج، بحيث لا يمكن الإستغناء عنها في أي صناعة, ويكتسب النفط بشكل عام وفي سلطنة عُمان بشكل خاص بعده الإستراتيجي كونه سلعة لا بديل لها في الوقت الحاضر وفي المدى المتوسط والبعيد، إذ أن المصادر البديلة ما زالت بطيئة التطور من حيث مجالات استخدامها، إن أغلب التكنولوجيا المعاصرة قد صممت لاستخدام النفط كوسيلة احتراق لأغلب المحركات في العالم(١).

والتنمية الاقتصادية في سلطنة عُمان تعتمد بشدة على عوائد النفط، إذ أن النفط تعتبر قوة لها نفوذها في الاقتصاد العُماني ويعتمد عليها اعتماداً كبيراً في إجمالي الإنتاج المحلي وللحصول على العملات الصعبة، (٢) ومن غير الممكن تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية في حالة غياب عوائد النفط، ومن أبرز الفوائد في مجال التقدم الاجتماعي بالبنية الأساسية للدولة هو تحسين ظروف الحياة في جميع المجالات (٣)،

إشكالية البحث:

---

(١) ليندا باباس فانش ،عمان فجر جديد(المواءمة بين الأصالة والحداثة)، مرجع سابق، ص١٩٦ .

(٢) ويكيبيديا، اقتصاد عُمان، الرابط https:ar.m.wilipedia.org استرجاع ٢١ يونيو ٢٠١٨ م

(٣) مايكل روس، ترجمة هيثم نشواتي، نقمة النفط – كيف تؤثر الثروة النفطية على نمو الامم ٢٠١٣، منتدى العلاقات العربية الدولية، ص ١٤٢

تكمن اشكالية البحث فى وفرة الموارد البترولية فى سلطنة عمان، مع ارتفاع العائدات النفطية، وزيادة نسبة مساهماتها فى الناتج المحلى الإجمالي، حيث بلغت مساهمة العائدات النفطية ما يقارب ٧٤,١% من أجمالي عام ١٩٩٧، ٦٥% عام ١٩٩٨، ٧٤,٤% عام ١٩٩٩ حيث اعتبرنا هذه السنوات هى سنوات اساس المقارنة بينما بلغ نسبة مساهمة عام ٢٠٠٦ (٧٧,١%)، ولاتزال مساهمة العائدات النفطية هي المورد الرئيسي لإيرادات الدولة حتى عام ٢٠١٨ بما يقارب ٧١%، ويقدر احتياطي السلطنة من النفط بنهاية عام ٢٠١٧ حوالى ٤٧٤٠ مليار برميل[١]، وفي عام ٢٠١٨ أرتفع الاحتياطي النفطي بنحو ٤٧٩١مليار برميل، أما الناتج اليومي من النفط الخام بلغ مليون برميل في يناير عام ٢٠١٨ [٢]، وهى ليست بالقليلة ولكن لم تستخدم هذه العائدات من الثروات النفطية بالشكل الامثل الذي يؤدي الى تنوع هيكل الاقتصاد العماني، الذى مازال يعتمد على العائدات النفطية كمصدر اساسي للايرادات،

ومن خلال هذا التحليل الأولي لواقع وهيكل الاقتصاد العماني الذي يتميز بتوافر الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز من ناحية وبارتباطه الشديد بقطاع المحروقات وبعائداته، وقلة التنوع الاقتصادي مما يعني اصابته بلعنة

---

(١) المركز الوطنى للإحصاء والمعلومات، سلطنة عمان، الاحتياط النفطي، ٢٠١٨، ص ١٨٤.

أنظر أيضا: يبلغ احتياط السلطنة من النفط ٤٧٤٠ مليون برميل لعام ٢٠١٧، على الرابط:

arabic.news.cn.2018 ، استرجاع:٢٤ يونيو ٢٠١٩.

(٢) عمان الاقتصادي، على الرابط: WWW.OMANDALIY.ON ، استرجاع :٢١ أغسطس ٢٠١٩ .

الموارد، فان هدف دراستنا هذه هو البحث عن اهمية تغير أسعار النفط على الميزانية العمانية؟ وهل يحتاج الاقتصاد العماني الى إعادة هيكلته من جديد؟

-تساؤلات البحث:

يسعي هذا البحث إلى إثبات أو اختبار الفرضيات الآتية:

- هل كان انخفاض سعر النفط السبب الرئيسي في عجز الموازنة العامة للدولة؟
- وهل الاقتصاد العُماني يحتاج إلى مرحلة تتطلب إعادة هيكلة وإعطاء المزيد من الاهتمام والتخطيط الجيد للقطاعات الأخرى غير النفطية؟

-أسباب اختيار الموضوع:

يرجع السبب الرئيسي لاختيار الموضوع إلى الأهمية البالغة التي يحتلها النفط في الاقتصاد العُماني، فمن المعروف أن الإيرادات النفطية هي المورد الأساسي والشريان الرئيسي لإيرادات الدولة في سلطنة عُمان، ولا شك إن انخفاض أسعار النفط سيؤثر بالسلب على هذه الإيرادات، مؤديًا إلى عجز شديد في الموزانة العامة، وبالتالي على الإنفاق الحكومي، ومن ثم على عملية التنمية، لهذا كان اختيار هذا الموضوع للبحث عن بدائل للنفط تمد الاقتصاد العُماني بالإيرادات حتى لا يكون عرضه لهزات قوية عند انخفاض أسعار النفط.

- صعوبات البحث:

واجهت الباحث في إعداد هذا البحث هي مشكلة قلة المراجع التي تناولت هذا الموضوع، بل ندرتها، فهناك كتاب عُمانيين أو غير عُمانيون كتبوا في هذا الصدد, ولكن لم تناولوا هذا الموضوع بالتفصيل، وإنما كل ما وجد هو بعض الإصدارات القليلة التي لم تكن شاملة لكل جوانب الموضوع، أو مجرد مقالات, هذا ما دفع الباحث إلى الاعتماد على الدوريات والمجلات الرسمية وإصدارات الوزارات ومراكز الإحصاء والمعلومات في السلطنة ودول مجلس التعاون الخليجي, والدراسات التي

تصدر من بعض مراكز الأبحاث والبيانات عن حالة الاقتصاد العُماني بالإضافة إلى المواقع الهامة والمتخصصة علي شبكة الإنترنت، كما قمنا بزيارة جميع الوزارات والهيئات الحكومية ذات الصلة بالموضوع للحصول على بيانات وإحصاءات أفادتنا كثير في إنجاز البحث.

- منهج الدراسة:

إعتمد الباحث علي المنهج الوصفي التحليلي في الحصول على المعلومة وتحليلها وقد إعتمد الباحث في الوصول إلى ذلك إلى عدة أساليب بحتية وهي:

الأسلوب الأكاديمي: حيث أعتمد الباحث علي المراجع المختلفة مثل الكتب والدوريات والمراجع والبحوث والرسائل العلمية والمقالات والتقارير الدورية والإحصائية من كافة الجهات العُمانية ومواقع شبكة الإنترنت ذات الصلة، وذلك للحصول على المعلومات والبيانات والأرقام للوصول إلي النتائج المرجوة من البحث، وإبداء الرأي في السياسات الاقتصادية للسلطنة بكل موضوعية بهدف سامي، هو تحقيق المصلحة العليا لبلدنا سلطنة عُمان.

-الدراسات السابقة:

تم البحث حول موضوع أثر انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد العُماني، وذلك في الكتب والرسائل والمجالات البحثية والمتخصصة، وتبين للباحث وجود بعض الدراسات عن الاقتصاد العُماني ومدى اعتماده على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات العامة. وتناولت هذه الدراسات هوية الاقتصاد العُماني، وهل هو اقتصاد ذات هيكل متوازن أم اقتصاد ريعي؟ ومنها من ركز على دور الإيرادات النفطية في عملية التنمية الاقتصادية في السلطنة، ومنها من ركز على ضرورة وضع استراتيجية اقتصادية متكاملة للاقتصاد العُماني تعتمد على تنويع مصادر

الدخل الوطني وبيان خطورة الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للإيرادات الحكومية والاهتمام بالقطاعات الأخرى.

ومن هذه الدراسات ما يلي:

- **دراسة دكتور عبد العباس فضيح الغريزي،** بعنوان النفط والتطوير الاقتصادي، تناول فيها الباحث دور النفط العُماني في عملية التنمية في سلطنة عُمان ومدى استخدام الإيرادات النفطية في النهوض بالاقتصاد العُماني في كافة القطاعات مثل الزراعة والصناعة والتعدين والسياحة وغيرها، وبين أيضًا إن دور الإيرادات النفطية كان عاملًا هامًا في بناء عُمان الحديثة ولكن أوضح أيضًا خطورة الاعتماد على النفط كمصدر أساسي للدخل الوطني بسلطنة عُمان.
- **دراسة للدكتور عبد السلام يحيى.** بعنوان دراسة حول أسس ومعايير تحديد الهوية الاقتصادية للاقتصاد العُماني عام ٢٠١٦، تتناول فيها الباحث بالشرح والتحليل الدقيق للإقتصاد العُماني ومدى اعتماده على النفط كمصدر أساسي للإيرادات الحكومية، ومدى الخلل الهيكلي في الإقتصاد العُماني وذلك للإعتماد على النفط وبين ضرورة التوجه وبكل جد نحو إستراتيجية متكاملة للتنوع الإقتصادي الهيكلي في عُمان والتقليل من الإعتماد على النفط كمصدر للإيرادات العامة، وخاصة بعد ما تبين للباحث من تلك الدراسة إن الاقتصاد العُماني اقتصاد ريعي يعتمد بصفة عامة على النفط.
- **دراسة للدكتور محمد بو حضير،** جامعة تلمسان، بالجزائر، بعنوان أثر انخفاض النفط على اقتصاديات الدول العربية، تعرض فيها الباحث للأثار السلبية لانخفاض أسعار النفط على الدول العربية النفطية التي تعتمد علي الإيرادات النفطية لمصدر للدخل الوطني ومدى العجز المالي الشديد في ميزانية هذه الدول والأزمات المالية التي أصابت هذه الدول جراء النقص في

الإيرادات النفطية، ووضح أيضًا أن هذه الدول اعتمدت على الإيرادات النفطية لسنوات طويلة مما جعلها دولًا ريعية ومستهلكة، تعتمد على الخارج في إستيراد كافة سلعها ونادى بضرورة الحد من الاعتماد علي النفط الخاص بها، خشية الانهيار الاقتصادي في حال نضوب النفط من أراضيها.

- **دراسة بعنوان أن** "التطورات الاقتصادية في سلطنة عُمان" أعدها مركز الخليج لدراسات التنمية، تناولت الدراسة كافة التطورات الاقتصادية التي لحقت بسلطنة عُمان، خاصة في السنوات الأخيرة وبينت الدراسة أن سلطنة عُمان كانت تعتمد على النفط بشكل رئيسي في إيراداتها طوال السنوات الماضية، إلا أن السلطنة فطنت إلى خطورة الاعتماد على الإيرادات النفطية وإهمال القطاعات الاقتصادية الأخرى، وبدأت في وضع استراتيجيات طموحه للتنوع الاقتصادي، للقضاء علي الخلل الهيكلي في الاقتصاد العُماني حيث بدأ الاهتمام بالزراعة والسياحة والصناعة وإقامة مناطق صناعية كبرى للمساهمة في زيادة دخل السلطنة وعدم الاعتماد على الإيرادات النفطية.
- **دراسة أمينة رشيد فرحان السعدي**، بعنوان، السياسات النفطية وحركات التحديث في سلطنة عُمان (١٩٨٠ – ١٩٩٦)، تناولت الباحثة دور النفط في الدخل الوطني لسلطنة عُمان وإسهامه في تنفيذ الخطط الخمسية من حيث تنفيذ المشاريع التنموية والعمرانية، واعتماد السلطنة على الإيرادات النفطية، وعليه يلزم التفكير الجدي بتفعيل المصادر البديلة لزيادة الدخل الوطني، وفي مقدمتها الاستثمارات والقطاعات الأخرى في الزراعة وصيد الأسماك والتجارة، والسياحة مع إعطاء فرصة كبيرة لموضوع الصناعة الوطنية وعدم الاعتماد على النفط.

- **دراسة للأستاذ الدكتور رضا عبدالسلام أبراهيم**، بعنوان أقتصاديات استثمار العوائد النفطية، دراسة مقارنه وتطبيقيه على المملكة العربية السعودية، تناول فيها الباحث مقارنه معرفة كيفية استثمار الفوائض المالية التي تحققت خلال السنوات التي أرتفع فيها سعر النفط، وهدفت الدراسة بالمقارنة المطبقة على المملكة العربية السعودية تتمثل في الوصول الى آاليه وطنيه تضمن استثمار الفوائض النفطية بشكل كفء ورشيد، بما يضمن تحقيق التنمية المستدامة وتوجيه التوجهات المفيدة لصناع القرار في المملكة العربية السعودية وفي باقي دول مجلس التعاون الخليجي، وعرضت الدراسة لتجربتين هما التجربة الأسيوية والتجربة النرويجية باعتبارها أهم التجارب العالمية الناجحة في استثمار الفوائض النفطية، والتجربة السعودية من خلال التركيز على تجربة كل من مؤسسة النقد العربي السعودي وصندوق الاستثمارات العامة.

-خطة الدراسة:

ولقد رأينا أن تناول هذا الموضوع في مبحثين: -

المبحث الأول: العوامل المؤثرة في أسعار النفط وتأثيرها على الاقتصاد العُماني

المبحث الثاني: اثر التغير فى اسعار النفط على اهم المؤشرات الكلية للاقتصاد العماني

المبحث الاول

العوامل المؤثرة في أسعار النفط وتأثيرها على الاقتصاد العُماني

تمهيد وتقسيم

يرجع تاريخ اكتشاف النفط في سلطنة عُمان إلى العقد الثاني من القرن الماضي حيث منحت شركة دارسي للاستكشافات البترولية على حق (رخصة) التنقيب عن النفط في السلطنة، لكن الشركة فشلت في اكتشاف أثر لوجود النفط، وكان ذلك في ١٩٢٤ /١٩٢٥ [١] وفي عام ١٩٢٧ حصلت شركة الامتيازات البترولية المحدودة، وهي إحدى الشركات في مجموعة شركة نفط العراق على حق امتياز يعطيها الحق في التنقيب عن النفط في السلطنة . وأنشأت لهذا الغرض شركة جديدة هي شركة تنمية نفط (عُمان وظفار) المحدودة [٢] وكانت هذه الشركة مملوكة لشركة النفط البريطانية (BP) بنسبة ٢٣,٧٥ % و شركة " شل " الهولندية الملكية بنسبة ٢٣,٧٥ % و شركة النفط الفرنسية (CFP)

---

(١) عبد الرحمن احمد سيف، تطور سلطنة عُمان، دار المعتز، الطبعة الاولى، ٢٠١٥، ص ١٥٠

(٢) سير دونالد هولي، عُمان ونهضتها الحديثة، مؤسسة سايسي الدولية –لندن ١٩٨٨، ص ٢١٧

بنسبة٢٣,٧٥ % و هيئة تطوير الشرق الأدنى بنسبة ٢٣,٧٥ % وشركة " جالينكان " بنسبة ٥ % والتي سميت أخيرا (ببارتكس)، لكن الحفر توقف بسبب الحروب من ١٩٣٩ إلى ١٩٤٥ وتخلت الشركة عن التنقيب في ظفار [١] .

وفي سنة ١٩٥٦ تم حفر بئر في فهود ولكن النتيجة كانت غير مشجعة، وفي اواخر الخمسينات من القرن العشرين الميلادي قامت الشركة بحفر ثلاث ابار في غابه وهيما وعفار الا انها تركت العمل فيها بسبب مشاكل فنيه وفي مارس ١٩٦٤ أعلنت شركة نفط عُمان خطة لاستخراج النفط في منطقة (جبال، ونطيح، وفهود) [٢].

وكان البئر الذي ظهر فيه النفط هو " فهود " وفي ٢٧ يوليو عام ١٩٦٧ م صدرت الشحنة الاولى من خام النفط العُماني على متن الناقلة النرويجية موسبر برينس وتم شحنها بـ ٥٤٣,٨٠٠ ألف برميل بسعر ١,٤٢ دولار للبرميل الى اليابان [٣]، ثم توالت الاكتشافات النفطية في السلطنة، وسوف نتناول هذا المبحث في المطالب الأتية : –

المطلب الاول: عوامل العرض

المطلب الثاني: عوامل الطلب

---

(١) الموسوعة العمانية، المجلد العاشر، اصدار وزارة التراث والثقافة، سلطنة عمان ٢٠١٣،ص ٣٦٧٤

(4) sir Terence clark . Underground to overseas. Pdo 2007. P .2

(٢) اكتشاف النفط في سلطنة عُمان، نبذه تاريخيه عن قطاع النفط، على الرابط karaesh.yoo7.com: استرجاع ٢١ يونيو ٢٠١٨ م ؛ أنظر أيضا: الرؤية الإلكترونية، تنمية نفط عمان تحتفل باليوبيل الذهبي لتصدير اول شحنه من الخام العماني ومرور ٨٠ عاما على التأسيس، ١٤ مايو ٢٠١٧، على الرابط: https://alroya.om ،تاريخ الاطلاع: ١٣ يونيو ٢٠١٩ .

تقسيم

هناك العديد من العوامل والمحددات التي لها تأثير كبير في أسعار النفط ارتفاعا وانخفاضا. وهذه العوامل ليست بالتأثير الثابت طوال الوقت، فقد يبرز عامل منها في ظروف معينة ويكون له أثر بالغ في تحديد سعر النفط[١]، و قد لا يملك نفس العامل هذه القوة من التأثير في ظروف أخرى، و لا تتساوى هذه العوامل جميعا في التأثير على سعر النفط [٢] .ويتحدد سعر النفط بعدة عوامل منها ٠**العرض والطلب** باعتبار أن النفط هو مجرد سلعة تخضع لقانون العرض والطلب فكلما زادت الكمية المعروضة عن الكمية المطلوبة انخفض الثمن والعكس [٣] .

والحقيقة أن هناك عوامل تؤثر في الكمية المطلوبة والكمية المعروضة. كما يتأثر سعر النفط بالتطور التكنولوجي في وسائل وآليات استخراج النفط [٤]، فكلما زاد تطور آليات اكتشاف واستخراج النفط كلما زادت الاكتشافات وزادت الكميات المستخرجة وبالتالي زاد المعروض مما يؤثر على سعر النفط بالانخفاض، ويتأثر سعر النفط أيضا بالتوقعات المستقبلية والأزمات المالية٠

---

(١) محمد بن ناصر الحجري، الاقتصاد العُماني خلال اربعة عقود (١٩٧٠ – ٢٠١٠)، مرجع سابق، ص ٢١٧

(٢) معادلة العرض والطلب والحالة النفطية الراهنة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ٣ فبراير ٢٠١٥، الرابط www.alaraby.com uk استرجاع ٢٣ يونيو ٢٠١٨ م ٠

(٣) داوود سعد الله، اثر تقلبات اسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر ٢٠١١-٢٠١٢، ص ٤٢

(٤) مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج الامكانيات والقيود، الطبعة الاولى، ٢٠٠٧، ص٣٥٤

المطلب الاول: -عوامل العرض

لا شك أن النفط يعتبر المصدر الأساسي للطاقة منذ عام ١٩٥٠ وحتى الآن، والتعرض لمسائل مرتبطة باختلال التوازن في سوق البترول مما يؤثر على سعره انخفاضا وارتفاعا يتطلب منا التعرض بشيء من التفصيل لخصائص ومميزات عرض وطلب النفط لأنها تختلف بشكل كبير عن خصائص المواد الأولية الأخرى ناهيك عن الأهمية السياسية والأمنية والاستراتيجية للنفط [١].

ونرى أن التعرض لهذه الخصائص قد تفيدنا في كشف وفهم أسباب الارتفاعات أو الانخفاضات الحادة في أسعار النفط.

ومن الواضح أن صناعة النفط تخضع لتطورات مستمرة و متلاحقة منها ما هو هيكلي مثل إنشاء منظمة الأوبك و الوكالة الدولية للطاقة و اللذان يهدفان أساسا إلى محاولة التأثير على آلية تحديد أسعار النفط في الأسواق العالمية ومنها ما هو فرعي مثل الأزمات الاقتصادية والمالية التي تضرب العالم وخصوصا النظام الرأسمالي، والتي لا يمكن إنكار تأثيرها الكبير على سوق النفط[٢] .

---

(١) عبد العزيز مؤمنة، البترول المستقبل العربي، مؤسسة نوفل، بيروت، لبنان ١٩٧٦ ص ٢٤

(٢) وهيبة مدشن، اثر تذبذب اسعار النفط على الاقتصاد العربي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ٢٠٠٤-٢٠٠٥ .

وبحسب المفهوم النظري لقانون العرض أن جدول العرض يمثل الكميات التي يرغب المنتج في انتاجها وبيعها عند سعر معين، وذلك مع افتراض بقاء كل العوامل الأخرى ثابتة [١]

ويتوقف تحديد المعروض من النفط الخام على قدرة الشركات العاملة في مجال النفط على استخراج احتياطيات من الأرض وتوزيعها في جميع أنحاء العالم فكلما زادت قدرة هذه الشركات على استخراج كميات إضافية كلما زاد المعروض من النفط وانخفضت الأسعار والعكس وهنا تجدر الإشارة إلى أن هناك ثلاثة أمور أو متغيرات رئيسية يتوقف عليها العرض وهي التغيرات التكنولوجية، والعوامل البيئية، وقدرة شركات النفط لتجميع وتحديد رأس المال [٢] .

ورأينا في البداية أنه من المهم أن نميز بين البترول والزيت الخام والنفط، فالزيت الخام يمثل المنتجات البترولية لأغراض النقل والاستهلاك المباشر للطاقة والكهرباء، أما البترول في هو المادة الخام التي تستخرج من الحقول، أما النفط فهو ذلك المنتج الذي تحدد أسعاره في السوق الدولية اذ تشمل تكلفته على نفقات البحث والاستكشاف، والاستغلال والتكرير ونفقات التسويق.[٣]

خصائص دالة عرض النفط:

---

(١) داود سعد الله، اثر تقلبات اسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر ٢٠٠٠-٢٠١٠، دار الشرق، الطبعة الاولى، ٢٠١٦، ص ٣

(١) ريمي محمود، العوامل المؤثرة على أسعار النفط الخام، على الرابط : http:// www. Daily fx .com/ar تارخ الاطلاع : في ١٢ / ١ / ٢٠١٨

(٢) أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الاولى، ١٩٩٣، ص١٨

حيث يتكون منحي عرض أي سلعة (منتج) من ترتيب لجميع المواد المكونه للسلعة، من ادناها نفقة إلى أعلاها نفقة، وإن كان هناك بعض من هذه المواد (الموارد) التي تكون ذات جدوى اقتصادية, بمعنى أنه يجب أن يتساوى سعر العرض التنافسي في نفقة الانتاج مع سعر السوق بحيث يشمل العرض التنافسي هذه النقطة و جميع النقاط التي أدناها، أما ما هو أعلى سعرا من هذه النقطة فيعتبر غير مجدي اقتصاديا, ذلك مع افتراض توافر شروط المنافسة الكاملة [١]

ولكن عرض النفط يختلف عن عرض جميع المواد الأولية الأخرى، فقرار الانتاج في هذه الصناعة قد يرتبط بعوامل غير اقتصادية في كثير من الأحيان، ولا أدل على ذلك مما حدث عام ١٩٧٣، حين فرض العرب حظر بترولي على الدول المساندة لإسرائيل مما قلل من الكمية المعروضة وارتفاع كبير جدا في الأسعار، كما تتميز نفقة الانتاج في صناعة البترول بمميزات خاصة [٢] .

ومن الضروري عند دراسة عرض البترول ودراسة النفقة في صناعة البترول أن نوضح عدة حقائق وهي :

أولا : أنه من الصعوبة بمكان المقارنة بين المستخدم والمنتج، حيث يترتب على ذلك صعوبة المقارنة بين السعر و النفقة لكل وحدة (برميل) من الوحدات المنتجة، حيث يتطلب المنتج في مرحلة البحث والكشف عن الاحتياطات تحقق وجودها وتحديد حجمها، أما في مرحلة الانتاج فيتم تحويل الاحتياطي إلى

---

(١) عبد العزيز مؤمنه، البترول والمستقبل العربي، مؤسسة نوفل، بيروت، لبنان، الطبعة الاولى ١٩٧٦، ص ٢٤.

(٢) وهيبة مدشن، أثر تذبذب أسعار النفط علي الاقتصاد العربي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ٢٠٠٤– ٢٠٠٥، ص ١٨

منتج نهائي أو كامل الصنع هو الزيت القابل للتسويق ولكن الصعب هو وضع حدا فاصلا بين نفقات الاستكشاف ونفقات التنمية إذ تمثل الأخيرة اختبار مدى إمكانية استغلال الحقل لأغراض تجارية، بالإضافة إلى عمليات رفع أو الحفاظ على الطاقة الانتاجية للحقول[١]، كما أن هناك صعوبات تعترض إجراء المقارنة بين المنتج والمستخدم فيها مثل الزيادة أو النقصان في حجم الاحتياطات[٢]، و في ضوء هذه الصعوبات فإن الناتج في سنة معينة يجب أن ينسب إلى المستخدم في سنوات سابقة، أي يجب مقارنة السعر والنفقة وما يحدث بينها من تغيرات ضمن إطار سنوات متعددة، وبالتالي لا يمكن حساب النفقة للوحدة (للبرميل) بدرجة صحيحه إلا بعد مرور سنوات من استغلال الحقل [٣].

المطلب الثانى: عوامل الطلب

يمكن القول أن العوامل المؤثرة لا تكمن في الناحية الكمية فقط بل هناك عوامل ومؤثرات أخرى لها تأثير كبير مثل التنوع الجغرافي مع منتجين جدد، او طاقات إنتاجية. وعلى ذلك فهناك ثلاثة فئات جديدة هي:

---

(١) داوود سعد الله، اثر تقلبات اسعار النفط على السياسة الماليه للجزائر ٢٠٠٠- ٢٠١٠، رسالة ماجستير، كليه العلوم الاقتصادية – الجزائر ٢٠١١-٢٠١٢، ص ٤

(٢) خالد حسين علي، بحث في اسواق النفط العالمية في ضوء مؤشرات المرونة الكلية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل، ص ٩

(٣) احمد ابريهي علي، بحث في تحليل سوق النفط العالمي، آذار /مارس ٢٠١٦ م، ص ٤

– **الفئة الأولى** وهي الدول المنتجة بالفعل والدول التي زادت قدرتها على الإنتاج تماشيا مع الطلب (مثل دول الخليج و روسيا و المكسيك) [١] .

– **الفئة الثانية** وهي الدول التي ترغب في المزيد من الموارد المالية، ومعتمدة بشكل أساسي على النفط مثل العراق وايران و الجزائر ونيجيريا٠

– **الفئة الثالثة** وتتكون من منتجي النفط والغاز الطبيعي الجدد وهو الانتاج الذي أثر في توازن سوق الطاقة من خلال استهلاك جزء من انتاجهم الخاص، أو من خلال وضعه في السوق كإنتاج النفط والغاز الصخري في الولايات المتحد الأمريكية، مما ساهم بشكل كبير في تخفيض استيرادها وتراجع الأسعار العالمية .

والواقع أن الطلب على النفط ذو مرونة ضعيفة، فمهما كان مستوى أسعاره فإن الكميات المطلوبة تظل شبه ثابتة في أغلب الأحيان، إلا في مجالات المصدر للثروات وغير اللازم للعجلة الصناعية ومتطلبات الحياة الأساسية مما يعني أن ارتفاع أسعار البترول أو انخفاضها لا يترتب عليه تغيرات كبيرة في الكمية المطلوبة، حيث أن المستهلك هو الذي يتحمل تكلفة انتاج السلعة ومنها تكلفة الطاقة [٢] .

---

(١) تقرير شمسه الريامیه، تداعيات الازمات النفطية، صحيفة عُمان القسم الاقتصادي، العدد ١١٦٥٢، ١٠سبتمبر ٢٠١٧، على الرابط : www. omandaily.com استرجاع : ٢٣ يونيو ٢٠١٨ م

(٢) عبد العزيز مؤمنة، البترول المستقبل العربي، مرجع سابق، ص ٢٦

المبحث الثانى

اثر التغير فى اسعار النفط على اهم المؤشرات الكلية للاقتصاد العماني

تمهيد وتقسيم

لاشك أن التغير فى اسعار النفط له تأثير كبير على الميزانية العامة لسلطنة عمان، وخاصة أن السلطنة تعد من الدول النفطية التى تعتمد بشكل كبير على الموارد النفطية [١]، والتى تعد المورد الاهم فى الميزانية وبالتالي فأي تغير فى اسعار النفط قد يؤثر تأثيراً بالغاً على الإيرادات بالموازنة العامة [٢] .

---

(١) تيري لين كارل، مخاطر الدول النفطية، ترجمة عبدالاله النعيمي ، دراسات عراقية، بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص ٥٩

(٢) وزارة الاقتصاد الوطني ، سلطنة عمان ، حقائق وارقام ، نوفمبر ٢٠٠٠ ، ص ١٣

بالنظر لميزانية سلطنة عمان وعبر السنوات يتضح بلا شك مدى التأثر الكبير نظرا لاعتمادها على الموارد النفطية وبالتالي تؤثر على نفقات الدولة, وفى هذا المبحث سنبين مدى تأثر الميزانية العامة للسلطنة نتيجة تذبذب اسعار النفط، ولقد قمنا بدراسة لوضع الميزانية في بعض السنوات التى ارتفعت فيها اسعار النفط مثل اعوام ٢٠٠٦، ٢٠٠٧ وجعلناها سنوات للقياس بينما اعتبرنا اعوام ١٩٩٧، ١٩٩٨، ١٩٩٩ سنوات للأساس وذلك لدراسة اوضاع الميزانية من حيث العجز والفائض و مساهمة ايرادات القطاع النفطي فى هذا الشأن، وقد تم اختيارها على اعتبار أن هذه السنوات تميزت بانخفاض نسبى لأسعار النفط، فيما سنوات القياس تميزت بارتفاع نسبى للأسعار النفطية.

وعلى ذلك سنتناول هذا المبحث في مطلبين، نتحدث في المطلب الاول عن اعوام ١٩٩٧، ١٩٩٨، ١٩٩٩ كسنوات للأساس، ثم نتحدث في المطلب الثانى عن سنوات ٢٠٠٦، ٢٠٠٧ وهى السنوات التى اعتبرناها سنوات للقياس.

المطلب الأول

سنوات الاساس ووضع الميزانية العمانية في اعوام (١٩٩٧، ١٩٩٨، ١٩٩٩)

تقسيم

فى هذا المطلب سنتناول بالدراسة والتحليل اوضاع الميزانية العامة لسلطنة عمان ومدى التأثر الذى لحق بها من تغير اسعار النفط, والذى تغير بالانخفاض النسبي حيث وصل متوسط سعر البرميل الى ١٢ دولار عام ١٩٩٨، بينما وصل الى ١٧ دولار عام ١٩٩٩ وسنبين بالشرح والتحليل معدل النمو المحلي

للسلطنة، ومعدل انتاج النفط والايراد النفطي فى هذه السنوات، ثم نصل الى تأثير الانخفاض النسبي لسعر النفط على الاقتصاد العماني [1].

أولاً – وضع ميزانية السلطنة لعام ١٩٩٧ :

سنبين هنا اوضاع الميزانية من حيث مجمل الايرادات النفطية والناتج الوطني الاجمالي وحجم انتاج النفط والصادرات النفطية ومساهمة القطاع النفطي فى الناتج المحلي الاجمالي، وسنبين ذلك بالأرقام من خلال الجدول رقم (١١) التالي :

جدول رقم (١١)

الناتج المحلى الاجمالى (م رع)	اجمالى الايرادات (م ر ع)	الايرادات النفطية (م رع)	الناتج اليومى من النفط (الف برميل)	مساهمة النفط فى الناتج المحلى %	العجز فى الموازنة (م ر ع)	معدل النمو
٦٨٠٩,٥	٢٠٠٣	١٥٧١	٩٠٤	٧٤,١	٢٦٣	٣,٧

المصدر : وزارة الشئون القانونية، المديرية العامة للجريدة الرسمية، سلطنة عمان، لعام ١٩٩٧

بالاطلاع على الجدول (١١) السابق يتضح ان الجمالي ايرادات السلطنة عام ١٩٩٧ هو ٢٠٠٣ مليون ريال عمانى، وشكلت الايرادات النفطية حوالى ١٥٧١ مليون ريال عماني، منها ٦٩ مليون ريال عماني ايرادات الغاز الطبيعي

---

(١) وزارة الشئون القانونية، الجريدة الرسمية، مرسوم سلطاني رقم٩٧/١، التصديق على الموازنة العامة للدولة لعام ١٩٩٧ ، العدد ٥٩٠، ص ٣٠

اى ما يعادل ٧٤,١% من الناتج الأجمال المحلي وهى نسبة كبيرة تظهر بوضوح مدى اعتماد سلطنة عمان على النفط كمورد أساسي للاقتصاد الوطني، وهو ما يؤكد أن السلطنة لم تنجح فى سياسة التنوع الاقتصادي والحد من الاعتماد على النفط [١].

وفى هذا العام حدث عجز فى الميزانية العامة للدولة يقدر ٢٦٣ مليون ريال عماني، ولذلك لم يكن امام الحكومة من سبيل لسد هذا العجز إلا عن طريق السحب من صندوق الاحتياطي للدولة بمبلغ يقدر ٢٥٣ مليون ريال عماني وعقد قروض بمبلغ ١١٨ مليون ريال عماني. [٢]

هذا العام لم يزد معدل النمو الاقتصادي فى السلطنة عن ٣,٧%، ويذكر أن سعر برميل النفط فى تلك الفترة كان حوالى ١٩ دولار فقط [٣]، وهو سعر متدني نسبيًا، مما أدى الى زيادة الديون على السلطنة حتى وصلت إلى ٣,٦٠٢,٠ مليون ريال عماني ٠

ثانيا–آثر تغير أسعار النفط على الموازنة العامة لعام ١٩٩٨ :

سبق أن ذكرنا أن الإيرادات النفطية فى الميزانية العمانية لعام ١٩٩٧ كانت ١٥٧١ مليون ريال عماني، لكن فى عام ١٩٩٨ انخفضت الإيرادات النفطية إلى ١٥٦٦ مليون ريال عماني، وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط عما كانت عليه العام السابق ١٩٩٧ [٤].

---

(١) وزارة الشئون القانونية ،سلطنة عمان تفاصيل الميزانية فى الجريدة الرسمية ، مرجع سابق ،ص٣١ ٠

(٢) تطور الاقتصاد العماني خلال اربعة عقود مرجع سابق ، ص ٢٦٧ ٠

(١) وزارة الشئون القانونية ، المديرية العامة للجريدة الرسمية ، مرجع سابق ، ص ٣١ ٠

(٢) صدر كاظم مهدى ، انخفاض أسعار النفط ، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية ، العدد (١) سنة ٢٠١٥ ، الجزائر ص ٢٢.

الجدول رقم (١٢)

أجمالي الإيرادات النفطية ونسبتها من الناتج المحلي والعجز والديون لعام ١٩٩٨ . (مليون ريال عماني)

إجمالي الناتج المحلي	الإيرادات النفطية	إيرادات الغاز	الإجمالى الإيرادات	نسبة الإيرادات النفطية من الناتج المحلي	العجز	الديون
٥٣٥٥,٩	١٤٩٧ مليون ريال ما يعادل ٣٢ % من الناتج المحلى	٦٩	٢٠١٢	%٦٥	٢٩٥	٣,٦٢٩

المصدر: وزارة الشئون القانونية، المديرية العامة للجريدة الرسمية، سلطنة عمان، لعام ١٩٩٨

وبفحص حالة الاقتصاد العماني عام ١٩٩٨ ووضع الميزانية العامة للدولة يتضح لنا ما يلى:-

أولاً: إن الناتج المحلى الإجمالي بلغ ٥٣٥٥,٩ مليون ريال عماني وهو أقل من العام السابق الذى بلغ فيه الناتج المحلى الإجمالي للسلطنة ما يعادل ٦٠٨٩,٥ مليون ريال عماني، وربما يرجع هذا الانخفاض فى الناتج المحلى الإجمالي للسلطنة إلى انخفاض أسعار النفط عام ١٩٩٨ حيث بلغ متوسط سعر البرميل ١٢ دولار، بينما كان متوسط السعر عام ١٩٩٧ حوالى ١٩ دولار للبرميل[١]

(١) وزارة الاقتصاد الوطني ، الكتاب الإحصائي السنوي ؛ نوفمبر ١٩٩٨ ص ٢٠٣ .

ثانيًا: يتضح لنا أن مساهمة القطاع النفطي فى السلطنة هذا العام بلغ ٦٥% من الناتج المحلى الإجمالي، وهى نسبة مازالت كبيرة تدل على اعتماد اقتصاد السلطنة على الإيرادات النفطية بشكل أساسي [١]

ثالثًا : أن أنتاج السلطنة من النفط بلغ عام ١٩٩٨ حوالى ٨٩٩ الف برميل يوميًا، وذلك بالتوازي مع سعر النفط ١٢ دولار للبرميل، وبلغت الصادرات النفطية العمانية هذا العام حوالى ٢١٢٢,٤ مليون ريال عماني [٢]

ويلاحظ أن معدل النمو فى الاقتصاد العماني هذا العام بلغ ١١,١ % [٣]

ثالثا : وضع الميزانية العمانية لعام ١٩٩٩ .فى عام ١٩٩٩ ازداد الناتج المحلي الإجمالي للسلطنة إلى ما يقرب من ٥٩٧٢,١١ مليون ريال عماني، وزادت نسبة مساهمة النفط فى الناتج المحلى حيث بلغت ٤٠,٤ %، وبلغ أنتاج النفط حوالى ٩٠٤ الف برميل يوميا، وزادت قيمة الصادرات النفطية حيث بلغت ٢٧٨٣,٣ مليون ريال عماني، وترجع هذه الزيادة لارتفاع سعر النفط إلى ١٧ دولار بدلاً من ١٢ دولار عام ١٩٩٨ [٤]، ويوضح الجدول رقم (١٣) الاتى الناتج المحلي الاجمالي والإيرادات النفطية و نسبة مساهمة النفط فى الناتج المحلى الإجمالي:-

جدول رقم (١٣)

---

(١) الميزانية العامة لسلطنة عمان ١٩٩٨ ؛ وكالة الأبناء الكويتية ، ديسمبر ١٩٩٨ .

(٢) وزارة الشئون القانونية ، سلطنة عمان ،المديرية العامة للجريدة الرسمية ، التصديق على الموازنة العامة للدولة ، لعام ١٩٩٨ ، ص١٣٤

(٣) عمان فى ٤٨ عامًا ، المركز الوطن للإحصاء ، سلطنة عمان ٢٠١٨ ، ص ١٩٤ .

(٤) وزارة الشئون القانونية ، سلطنة عمان ، مرسوم سلطاني رقم /٩٩ ،التصديق على الموازنة العامة للدولة ،لعام ١٩٩٩ ، ص ٦

أهم مؤشرات الاقتصاد العماني لعام ١٩٩٩ (مليون ريال عماني)

الناتج المحلى الإجمالى	نسبة مساهمة النفط فى الناتج المحلى الإجمالى	الإيرادات النفطية		الميزانية		العجز	معدل النمو
		النفط	الغاز	ايرادات	نفقات		
٥٩٧٢,١١	%٧٤,٤	٩٠٢	٧٣	١٥٢٥	٢١٥٦	٦٣١	١١,٥ %

المصدر: وزارة المالية، سلطنة عمان، موازنة الدولة لعام ١٩٩٩، المديرية العامة للجريدة الرسمية ٠

ويلاحظ من الجدول (١٣) السابق الذى يوضح أهم مؤشرات الاقتصاد العماني عام ١٩٩٩ ما يلى:-

أولاً : زيادة الناتج المحلى الإجمالي هذا العام ١٩٩٩عن العام السابق ١٩٩٨.

ثانيًا : زيادة نسبة مساهمة قطاع النفط فى الناتج الوطني الإجمالي بنسبة ٧٤,٤%، بينما كانت النسبة فى العام السابق ١٩٩٨، ٦٥ % فقط .

ثالثًا : ارتفاع أسعار النفط من ١٢ دولار العام السابق ١٩٩٨ إلى ١٧ دولار لعام ١٩٩٩
(متوسط سعر البرميل خلال العام) .

رابعًا : زيادة معدل النمو حيث وصل إلى ١١,٥% بدلاً من ١١,١ % فى العام السابق ١٩٩٨ويمكن إرجاع كل ما سبق من زيادة الناتج الإجمالي للسلطنة وزيادة نسبة مساهمة النفط فى الناتج المحلى الإجمالي، إلى ارتفاع أسعار النفط وزيادة نسبة الإنتاج اليومى للسلطنة حيث بلغ ٩٠٤

مليون برميل يوميا بعد ما كان فى العام السابق ١٩٩٨، ٨٩٩ برميل يوميًا، ما يعني أن معدل النمو يتوقف أساسًا على زيادة الكمية المنتجة من النفط وزيادة سعرة بما يكشف بوضوح مدى تأثر الاقتصاد العماني بتقلبات أسعار النفط .

ويلاحظ أيضًا إنه فى هذا العام ١٩٩٩وبالرغم من ارتفاع سعر النفط والذي بلغت متوسط ١٧ دولار للبرميل، الا أنه تعرضت الموازنة العامة للسلطنة لعجزا ماليا قدر ٦٣١ مليون ريال عماني [١]، مما كان له تأثيرا سلبي على الموازنة العامة للسلطنة.

المطلب الثاني

سنوات القياس وتحليل بعض الأوضاع الكلية للاقتصاد العماني عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧

تقسيم

في هذا الجزء سوف نتناول بالتحليل الأوضاع الكلية للاقتصاد العماني ونلقى نظرة على الموازنة العامة للسلطنة عام ٢٠٠٦، ٢٠٠٧ ونرى مدى مساهمة النفط في الناتج الوطني الإجمالي، وآثر تغير سعر النفط على الأوضاع

(١) وزارة الاقتصاد الوطني سابقا، الكتاب الاحصائي السنوي، انتاج النفط ومساهمته في الناتج المحلي ، نوفمبر ٢٠٠٩، ص ١٧٠

الاقتصادية بالسلطنة، حيث أرتفع سعر النفط إلى ما يقرب ٦٢، ٦٥ دولار عامي ٢٠٠٦، ٢٠٠٧ على التوالي[١].

مما كان له بالغ الآثر على الناتج المحلى الإجمالي وأدى إلى تحقيق فائض بالموازنة العامة للسلطنة.

أولا–الوضع الاقتصادي لسلطنة عمان عام ٢٠٠٦:

فى هذا العام وصل سعر برميل النفط إلى ٦٢ دولار تقريبًا ووصلت إيرادات النفط العماني إلى ٣٢٢٥,٩ مليون ريال عماني، كما وصلت إيرادات الغاز الى ٦١٣,٥ مليون ريال عماني، وأن جملة الإيرادات الحكومية ٤٩٧٩,٩ مليون ريال عماني وجملة الأنفاق ٤٩٣٦,١ مليون ريال عماني . [٢]

الجدول رقم (١٤)

أهم المؤشرات الاقتصادية لعام ٢٠٠٦ : (مليون ريال عماني)

الناتج المحلي الاجمالي	الإيرادات النفطية		مساهمة النفط فى الناتج المحلي الاجمالي %	معدل النمو السنوي %	الناتج اليومي من النفط (الف برميل)	متوسط سعر النفط (دولار)	الدين من الناتج المحلى
	النفط	الغاز					
١٤١٥١,٢	٣٢٢٥,٩	٦١٣,٥	٧٧,١	١٩,١	٧٣٨	٦٢	١٤ %

(١) عمان الاقتصادي، موازنة الدولة لعام ١٩٩٩، اصدار وزارة الاعلام، العدد ٦٤٣٤، ٣ يناير ١٩٩٩، ص ١٠

(٢) جمعه بن صالح الغيلاني ، جمال داود سلمان ، استراتيجية أمن الطاقة وأسعار النفط لدول مجلس التعاون الخليجي ، مؤسسة دار الغشام للصحافة والنشر والاعلان ، سلطنة عمان ، مسقط ،الطبعةالاولى ،٢٠١٨، ص ٤٦

المصدر : المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، سلطنة عمان، العدد ٤٤

ويلاحظ من الجدول (١٤) السابق زيادة الناتج المحلى الإجمالي للسلطنة، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى ارتفاع أسعار النفط هذا العام حيث وصل متوسط سعر النفط ٦٢ دولار للبرميل [١]، في حين توقع واضعوا الميزانية أن يكون متوسط سعر البرميل ٣٢ دولار فقط، مما أدى إلى زيادة الناتج المحلى الإجمالي وزيادة مساهمة الإيرادات النفطية فى الناتج المحلي الإجمالي [٢]. ووصلت نسبة مساهمة النفط في الناتج المحلي الاجمالي الى ٧٧,١ % ، وأرتفع معدل النمو السنوي للاقتصاد العماني بواقع ١٩,١ % [٣] .

ويذكر أن هذه الزيادة فى الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات النفطية أدت إلى فائض في ميزانية السلطنة بمقدار ٤٣,٨ مليون ريال عماني [٤]، ولا يمكن أن ترجع هذا الفائض في الميزانية إلا لسبب واحد وهو ارتفاع العائدات التغطية نتيجة الارتفاع في أسعار النفط، ما يدل بما لا يدع مجالاً للشك على اعتماد الاقتصاد العماني على النفط وتأثيره على موازنة الدولة .

ثانيا :أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية عام ٢٠٠٧وتآثير سعر النفط عليها

في عام ٢٠٠٧ ارتفعت أسعار النفط عن العام السابق وبلغ متوسط سعر البرميل ٦٥ دولار، مما آذى إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي من ١٤١٥١,٢

---

(١) وزارة الاقتصاد الوطني ، سلطنة عمان ، الكتاب الاحصائي السنوي ٢٠٠٧ ، ص ٢٠

(٢) عمان الاقتصادي ، الميزانية العامة للدولة لعام ٢٠٠٦ ،العدد ٩٣٤٥، في ٦ يناير ٢٠٠٦ ، ص ٢٢

(٣) المركز الوطني للأحصاء والمعلومات ، سلطنة عمان ، تقرير الم عرفه ،الكتاب الاحصائي السنوي، الاصدار رقم ٤٤ ، اغسطس ٢٠١٦ ، ص ٣٣٣

(١) وزارة الشؤون القانونية ،سلطنة عمان ، المديرية العامة للجريدة الرسمية ، العدد ٨٣٠ ، السنه ٣٦، ٦يناير ٢٠٠٧، ص ٨

مليون ريال في عام ٢٠٠٦ إلى ١٦١١٣,٨ مليون ريال عماني عام ٢٠٠٧، وحققت الموازنة العامة للسلطنة فائض بمقدار ٤٠,٢ مليون ريال عماني، وبلغت مساهمة النفط في الناتج المحلي حوالي ٧٥,٨ % .

الجدول رقم (١٥)

أهم المؤشرات الكلية للاقتصاد السلطنة عام ٢٠٠٧، وتأثير ارتفاع سعر النفط على الاقتصاد العماني . (مليون ريال عماني)

الناتج المحلي الإجمالي	الإيرادات النفطية		مساهمة النفط في الناتج المحلى الاجمالي %	الميزانية		نسبة الديون من الناتج المحلى %	معدل النمو السنوي %
	النفط	الغاز					
				الإيرادات	النفقات		
١٦١١٣,٨	٣٦٧٨,٢	٨١٠,٩	٧٥,٨	٥٩٢٠,٦	٥٨٨٠,٤	١٣	١٣,٩
				الفائض ٤٠,٢ مليون			

				ريال		

المصدر : المركز الوطني للاحصاء، الاصدار رقم ٤٤، لعام ٢٠١٦ ٠

وبالنظر للأرقام الواردة بالجدول (١٥) السابق عن الإوضاع الإقتصادية الكلية للأقتصاد العماني يتضح لنا ما يلي :- ريال

أولاً : زيادة الناتج المحلى الإجمالي من١٤١٥١,٢ مليون ريال عماني عام ٢٠٠٦ إلى ١٦١١٣,٨ مليون ريال عماني عام ٢٠٠٧ وترجع هذه الزيادة في الأساس لأرتفاع أسعار النفط، وتم وضع الموازنة على احتساب سعر برميل النفط على اساس ٤٠ دولار، الا أنه بلغ متوسط سعر البرميل ٦٥ دولار، و بلغت ايرادات النفط والغاز ٤٤٨٩,١ مليون ريال عماني، وبلغت مساهمة النفط ما يقارب ٧٥,٨ % من الناتج المحلي الإجمالي .

ثانيًا : أن الميزانية العمانية حققت فائض للعام الثاني على التوالي بلغ ٤٠,٢ مليون ريال عماني، ولاشك أن هذه الزيادة كانت نتيجة مباشرة لأرتفاع أسعار النفط .

ثالثًا : حقق الاقتصاد العماني معدل نمو سنوي إذ بلغ ١٣,٩% ولاشك أن هذه النسبية نتيجة عن ارتفاع الإيرادات النفطية، وهى وأن كانت نسبة كبيرة إلا أنها أقل من العام السابق ٢٠٠٦ الذي بلغ معدل النمو فيه ١٩,١% . وربما يرجع ذلك إلى انخفاض أنتاج النفط في السلطنة عام ٢٠٠٧ عن ٢٠٠٦، إذ بلغ ٧٣٨ مليون برميل يوميا في عام ٢٠٠٦ بينما بلغ عام ٢٠٠٧ حوالي ٧١٠ مليون برميل يوميا، الا ان ارتفع الانتاج من الغاز الطبيعي من ٦١٣,٥ الف قدم مكعب ٢٠٠٦ الى ٨١٠,٩ الف قدم مكعب وهذا مما ساهم في ارتفاع اجمالي الناتج المحلي ٠

رابعًا : انخفضت نسبة الديون إذ بلغت هذا العام ١٣% من الناتج المحلى الإجمالي مقارنة بالعام السابق ٢٠٠٦ الذي بلغت فيه ١٤% .

نتيجة المقارنة بين سنوات الأساس وسنوات الفحص

يرى الباحث من التحليل السابق للاقتصاد العماني وبدراسة للأوضاع الاقتصادية الكلية وارتباطها بأسعار النفط في سنوات الأساس وهى عام ١٩٩٧، ١٩٩٨، ١٩٩٩وسنوات القياس وهى ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ يتضح لنا وبشكل واضح لا يقبل التأويل مدى اعتماد الاقتصاد العماني على النفط كمورد أساس وبالتالي تأثيره إيجابا وسلبًا بارتفاع أو انخفاض أسعار النفط، كما وضحنا بالأرقام سابقًا.

وبالتالي يمكن استخلاص بعض الحقائق الاقتصادية التي لا تتوقف على رأى أو وجهة نظريا وأنماء على أرقام تنطق بمدلولها الواضح على أن الاقتصاد العماني ما زال اقتصاد ريعي يعتمد على النفط ويتأثر بالتغير في إشعاره، ينقصه التنوع في هيكله، واعتماده على مصادر عدة، وهذه الحقائق هى :-

الحقيقة الأولى : أن النفط مازال هو الرافد الأول والأساسي والأهم للاقتصاد العماني ولا أدل على ذلك من القول أن العائدات النفطية مثلت ٧٤,١ % عام ١٩٩٧، ٦٥ % عام ١٩٩٨، ٧٤,٤% عام ١٩٩٩ فى سنوات الأساس محل الدراسة، بينما مثلت العائدات النفطية ٧٧,١ % من الناتج المحلى للسلطنة عام ٢٠٠٦ و ٧٥,٨ % عام ٢٠٠٧ في سنوات القياس محل الدراسة، وهو ما يكشف بوضوح أهمية النفط للاقتصاد العماني .

الحقيقة الثانية : وهى مترتبة على الحقيقة الأولى وهى أن الاقتصاد العماني يتأثر إيجابًا وسلبًا بإرتفاع أو انخفاض أسعار النفط مما يجعله عرضه لتقلبات وهزات كبيرة إذا ما حدثت أزمة في أسعار النفط، يؤكد ذلك أن الموازنة العامة للسلطنة حققت عجزًا مستمرًا في سنوات الأساس حيث وصل العجز عام ١٩٩٧

إلى ٢٦٣ مليون ريال وعام ١٩٩٨ إلى ٢٩٥ مليون ريال وعام ١٩٩٩ و٦٣١ مليون ريال، وذلك نتيجة انخفاض أسعار النفط وتذبذبها ما بين ١٢ إلى ١٧ دولار، بينما حققت الموازنة العامة فائض في سنوات القياس عامي ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧ ؛ حيث بلغ الفائض عام ٢٠٠٦ .، ٤٣,٨ مليون دولار وعام ٢٠٠٧ وصل الفائض إلى ٤٠,٢ مليون دولار، وذلك نتيجة ارتفاع أسعار النفط ما بين ٦٢، ٦٥ دولار للبرميل وهو ما يعنى ويظهر مدى تأثر الاقتصاد العماني يتذبذب أسعار النفط .

الحقيقة الثالثة : وهى أن معدل نمو الاقتصاد العماني يتوقف هو أيضا وبصفة أساسية على العائدات النفطية وسعر النفط ويدل على ذلك معدل النمو في سنوات الأساس، حيث بلغ معدل النمو عام ١٩٩٧ حوالي ٣,٧ % وفى عام ١٩٩٨ بلغ ١١,١ % وعام ١٩٩٩ بلغ ١١,٥% بينما في سنوات القياس وهى سنوات التي أرتفع فيها سعر النفط، بلغ معدل النمو ١٩,١ % عام ٢٠٠٦، وبلغ ١٣,٩ % عام ٢٠٠٧ حين وصل سعر البرميل ٦٥ دولار .

الحقيقة الرابعة : هي أن الاقتصاد العماني وبالرغم من الخطط الخمسية المتعاقبة واستراتيجية ورؤية ٢٠٢٠ والتي كانت تهدف إلى أعادة هيكله الاقتصاد العماني وجعله اقتصاد متنوع المصادر لم تفلح في تحقيق الأهداف المنشودة، مما يدل على عدم صحة وواقعية تلك الخطة أو عدم الجدية في تنفيذها، او عدم اختيار الكفاءات التخطيطية والتنفيذية اللازمة لهذا الغرض .

وبعد الانتهاء من دراسة سنوات الفحص والاساس والتوصل الى نتائج سبق ذكرها يمكن أن نلقي الضوء على أثر التغير في أسعار النفط بصفه عامه على الاقتصاد العماني، من خلال أوضاع الميزانية في السنوات من عام ٢٠٠٨ الى عام ٢٠١٨ وذلك من خلال الجدول (١٦) التالي :

الجدول رقم (١٦)

تغير أسعار النفط على الاقتصاد العماني من ٢٠٠٨ الى ٢٠١٨ (مليون ريال عماني)

السنة	النفقات	الإيرادات	العجز / الفائض
٢٠٠٨	٧٥٦٠	٧٦٣٩	٧٨
٢٠٠٩	٧٤٢٩	٦٧٤٨	٦٨٠ –
٢٠١٠	٧٩٦٥	٧٩١٧	٤٩ –
٢٠١١	١٠٧٣٨	١٠٦٢٤٧	١١٣ –
٢٠١٢	١٣٥٥٥	١٣٤٧٥	٨١ –
٢٠١٣	١٣٩٩٠	١٣٩٠٨	٨٣ –
٢٠١٤	١٥١٧١,٨	١٤١٠٧,٥	١٠٦٤,٣ –
٢٠١٥	١٣٦٩٨,١	٩٠٦٧,٥	٤٦٣١,٤ –
٢٠١٦	١٢٩٠٨,١	٧٦٠٨,١	٥٣٠٠,٠ –
٢٠١٧	١٢٢٧٣,٧	٨٥١٤,١	٣٧٥٩,٦ –
٢٠١٨	١٣٥٩٩,٢	١٠٩٤٩,٦	٢٦٤٩,٦ –

المصدر: ١. المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، الكتاب الإحصائي السنوي، سلطنة عمان، أغسطس ٢٠١٩

٢. من عمل الباحث.

وبالنظر الى الجدول رقم (١٦) السابق أتضح لنا أن الاقتصاد العماني يعتمد بصفة أساسيه على النفط كمصدر أساسي للإيرادات الحكومية، حيث يمثل النسبة الاكبر منها، ففي عام ٢٠٠٥ كانت نسبة مساهمة النفط في الايرادات الحكومية يمثل ٧٨,٨ %وفي عام ٢٠١٠ زادت النسبة ووصلت الى ٨٠,٨ %، وعام ٢٠١١ ارتفعت النسبة ووصلت الى ٨٦,٨%، وفي عام ٢٠١٨ كانت النسبة ٧١,١%.

وبتحليل الارقام يتضح أن الاقتصاد العماني ما يزال يعاني من أعراض المرض الهولندي المتمثل في اعتماده أساسا على النفط وافتقاره الى تنوع مصادر الدخل، كما أن هذه الارقام تدل على فشل استراتيجية الرؤية المستقبلية التي

هدفت الى الحد من الاعتماد على النفط كمصدر لإيرادات الدولة والعمل على تنوع هيكل الاقتصاد العماني وجعله اقتصاد متنوع المصادر، مما يتطلب ضرورة أعادة النظر في هذه الخطط التي أثبت الواقع عدم فاعليتها وبعدها عن أرض الواقع، ولا أدل على ذلك من أن الميزانية العامة للسلطنة حققت عجزا طول السنوات الماضية نتيجة انخفاض اسعار النفط ماعدا عام ٢٠٠٨ وهو العام الذي أرتفع فيه سعر النفط، ما يدل على الارتباط الوثيق بين ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط ووضع الميزانية العمانية من حيث العجز أو الفائض ٠

ونرى أن هناك ضرورة قصوى وهي أن يعيد المسئولين في السلطنة النظر في استراتيجيات التنوع الاقتصادي والبحث عن استراتيجيات يمكن وضعها على أرض الواقع موضع التطبيق، والبحث عن آليات فعاله وحاسمه لتطبيق هذه الاستراتيجيات ٠

ومن كل ما سبق نستطيع أن نقرر بكل حياد وواقعية وعدم الوقوع في مغالطات أو مجاملات أو انحياز، أن الاقتصاد العماني ما زال يعاني من لعنة لموارد (المرض الهولندي) ولم يتخطى هذه اللعنة حتى الآن، والاقتصاد العماني قد غرق في بحور النفط العميقة ولم يفلح المسئولين في السلطنة من انتشاله من هذه البحور ومازالوا يبحثون عن طوق النجاة المتمثل في سياسة التنوع الاقتصادي والاهتمام بالقطاعات الأخرى كالصناعة والسياحة والطاقة المتجددة وغيرها.

وفى النهاية نرى آنه لابد من إعادة صياغة استراتيجية واقعية للاقتصاد العماني تسير به نحو التنوع الاقتصادي والخروج به من براثم المرض الهولندي مع الاعتماد على ذي الاختصاص، وفي الفصل الثاني سوف نتناول سياسة الاصلاح الاقتصادي في سلطنة عمان وبدائل النفط المتاحة ٠

شهدت سلطنة عُمان منذ السبعينات تنمية جيدة في مجالات عديدة، وخاصة في مجال البنى التحتية وذلك بفضل اكتشاف النفط في السلطنة حيث بدأت الحكومة العُمانية في بناء دولة حديثة، فقد كانت السلطنة قبل هذا التاريخ دولة بدائية لا يوجد بها مرافق حقيقية قادرة على بناء دولة حديثة، لذا اهتمت الحكومة في هذه المرحلة بوضع البنى التحتية لمرافق الدولة من طرق وجسور ومدارس ومستشفيات وغيرها من المرافق، ولكن هذا لا يمنع من التوجه بعد ذلك إلى الاهتمام بالقطاعات غير النفطية وجعلها ركيزه أساسية للاقتصاد العُماني، ولكن الذي حدث أن الدولة أستمرت دولة ريعية تعتمد فقط علي النفط كمورد أساسي لإيرادات الدولة دون الإهتمام اللازم بالقطاعات الإنتاجية الأخرى مثل الصناعة والسياحة والتعدين، والتجارة والخدمات اللوجيستية، والإستثمار في هذه القطاعات لبناء إقتصاد قوي متوازن في هيكلة، لا يعتمد فقط على النفط ويمكن أن ينتج عن ذلك من هزات عنيفة للإقتصاد بالتبعية، لما قد يصيب النفط من أزمات سعرية.

والحقيقة أن الدولة قد وضعت رؤية استراتيجية بمسمى رؤية ٢٠٢٠ لوضع الاقتصاد العُماني في مكانة أفضل وتحقيق سياسة التنوع الاقتصادي بدلًا من الاعتماد على النفط وحدة كمصدر لإيرادات الدولة، ولكن الحقيقة أن هذه لاستراتيجية لم تؤتي ثمارها المرجوة منها ولم تحقق النجاح الذي كان يصيبوا إليه الشعب العُماني، فما زال النفط هو المصدر الأساسي والرئيسي للدخل الوطني العُماني ولا أدل على ذلك من الأزمة الاقتصادية والعجز في الموازنة العامة للدولة الذي حدث عند انخفاض أسعار النفط.

وفى النهاية يجب ان نؤكد وبقوه انه يجب علينا أن لا نتخذ النفط وانخفاض أسعاره ذريعة للعجز الشديد في ميزانية الدولة بل يجب أن نلقي باللوم

على أنفسنا وعدم وجود خطة استراتيجية بعيدة المدى تطبق بدقة وبجدول زمني واضح.

لقد عاد النفط بثروات هائلة وفوائض مالية كبيرة وخاصة عندما كانت أسعاره مرتفعة ولكن.. أين وكيف استثمرت هذه الفوائض؟ أليس من المفترض أن يكون لها أثر في التنمية وإقامة مشروعات عملاقه تساهم في بناء اقتصاد قوي ذات قطاعات متوزانة؟ أليس من المفترض أن تساهم القطاعات الواعدة في إيرادات الدولة والتي روجت لها الحكومة منذ عام ١٩٩٥ تحت مسمي (الرؤية المستقبلية ٢٠٢٠) تلك القطاعات التي انفق عليها المليارات مثل الموانئ والمطارات والطرق والجسور والجامعات والكليات والمناطق الصناعية، فكلها لم تؤتي ما هو مأمول منها ولم تأتي بما يطمح به الشعب العُماني بل الأقل بكثير، فلم تثمر عن تطور اقتصادي أو تغير حقيقي في هيكل الاقتصاد العُماني، الذي مازال يعاني خللًا هيكليًا واضحًا وخطيرًا نظر لسيادة قطاع النفط عليه واعتماد البلاد في مواردها بنسبة متفاوتة تصل أحيانًا إلى ٨٧% على الإيرادات النفطية.

كل ذلك يعني أن الخطط الخمسية والرؤية المستقبلية ٢٠٢٠ لم تؤتي ثمارها لعدم التخطيط او عدم التفعيل الجيد لكثير من المشاريع.

لذلك وعند حدوث أزمة انخفاض أسعار النفط اتضح العوار الذي أصاب الاقتصاد العُماني وتبين لنا عدم جدية الخطط التي وضعتها الدولة طوال الأعوام الماضية، وما كان للدولة من خلل لتجنب أثار الإنخفاض الحاد في أسعار لنفط والعجز المالي الذي أصاب الموزانة العامة الإ بإجراءات قاسية مثل رفع الدعم علي المحروقات وفرض مزيد من الضرائب والرسوم على الخدمات، إلا أن هناك جهود كبيرة وخاصة في السنوات الأخيرة من الخطة الخمسية التاسعة في جميع مجالات تنويع مصادر الدخل، وفي النهاية نتمنى على السلطنة أن تعيد النظر

في استراتيجياتها وخاصة في تفعيل الرؤية المستقبلية ٢٠٤٠ والذي يجب أن تطبق بحزم وفق جدول زمني محدد لإعادة إصلاح وهيكلة الاقتصاد العُماني، والاستفادة من الأزمات النفطية السابقة التي أحلت بالعالم، لكي لا تقع في مغبة لعنة الموارد أو المرض الهولندي .

نتائج البحث

بعد دراسة وتحليل اثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد العماني، انتهت الدراسة الى عدة نتائج يمكن اجمالها فيما يلي :-

- نظرا لتراجع أسعار النفط ترتب على ذلك أثارا سلبيه على الاقتصاد العماني، ابتداء من تراجع معدل النمو وزيادة عجز الميزانية العامة للدولة، وارتفاع المديونية، وزياد الباحثين عن عمل، وتوقف البدء في أنشاء مشروعات جديده خصوصا مشاريع البنيه التحتية، وحدوث تباطؤ في الاستثمارات الكبرى، والسحب من الرصيد الاحتياطي للدولة، ورفع الدعم عن بعض الخدمات المقدمة للمواطنين، وتوقف التوظيف والترقيات في بعض الجهات الحكومية ٠
- إتضح إنه مع ارتفاع نسبة القطاع الاستخراجية في الناتج المحلي تنخفض مساهمة القطاعات الإنتاجية (الصناعة والزراعة والسياحة والتعدين)، مما يشير إلى وجود علاقة عكسية بين تطوير قطاع التصدير المزدهر وقطاع التصدير التقليدي وهذا يمثل أعراض إصابة الاقتصاد العُماني بالمرض الهولندي، مما يتطلب تهيئة بيئة استثمارية ملائمة لتطوير القطاعات الإنتاجية غير الاستخراجية من أجل زيادة مساهمتها بالناتج المحلي الإجمالي.
- يتضح من دراسة القطاعات الرئيسية المكونة لهيكل الناتج أن الاقتصاد تأثر بالصدمات الخارجية من النسقين الإقليمي والدولي، نتيجة كونه الاقتصاد أحادي الجانب معتمد بشكل أساسي على الريع النفطي مما يتطلب تقصي آثار تلك المتغيرات، من أجل وضع سياسة اقتصادية تتلاءم مع المتغيرات الاقتصادية وتتكيف مع تقلبات الأوضاع الدولية والظروف الطارئة.
- رغم المحاولات المبذولة لتحقيق التنوع في مصادر الدخل في الاقتصاد العُماني إلا أن هذه المحاولات لم تأتي ثمارها بعد نتيجة التأخر في تنفيذ عملية الإصلاح الاقتصادي وعدم أخذ هذا الأمر بالجدية اللازمة إلا بعد إنخفاض أسعار النفط ولم يتم الاستفادة من الأزمات النفطية السابقة التي تعرض لها الاقتصاد العالمي عامة والاقتصاد العُماني خاصة .

التوصيات

من خلال دراسة اثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد العمانى يقترح الباحث مجموعة من التصورات للإصلاح الاقتصادي بهذا الشأن، والخروج بالاقتصاد العُماني من المأزق وهي :-

- تحقيق النمو الاقتصادي المتوازن لكافة القطاعات من خلال توجيه الاستثمارات حسب الحاجات القطاعية مع التركيز على القطاعات الحيوية المنتجة لاسيما (الصناعة والسياحة والطاقة المتجددة) ولا يتحقق ذلك إلا من خلال تهيئة بيئة استثمارية ملائمة تعتمد أساسًا علي بنية تحتية متكاملة (محطات الطاقة، محطات مياه، شبكات الطرق، المؤسسات التعليمية ... إلخ) لتكون نقطة إنطلاق لتحسين جانب العرض وتسريع عملية التنمية الاقتصادية المتوازنة.
- .

- الاحتفاظ باحتياطيات جيدة من العملة الصعبة لحماية الاقتصاد من تقلبات الأسعار قصيرة المدى، بحيث لا تؤدي تلك الاحتياطيات إلى التضخم وأن يتم التصرف بتلك الثروة بعقلانية ورشاده وبما يحقق متطلبات الاستقرار الاقتصادي.
- تعظيم الإيرادات غير النفطية لتخفيض أثر الإنفاق وتحقيق استقرار تدفق الإيرادات عن طريق توزيعها زمنيًا عند حصوها دفعة واحدة أحيانًا، أو فرض ضرائب معينة مع الاحتفاظ بجزء منها للأجيال القادمة بعد تحقيق متطلبات التنمية الحالية مثل صندوق المعاشات التقاعدية في النرويج، وصندوق الاستقرار الروسي وصندوق الاجيال القادمة لدولة الكويت.... إلخ.
- يعد اقتصاد سلطنة عُمان اقتصاد أحادي الجانب يعتمد على القطاع النفطي في تمويل الميزانية الحكومية وتوفير مستلزمات عملية التنمية، لذا يجب أن تحاول السلطنة جاهدة بشتي الأساليب للتخلص من الاقتصاد الأحادي والانتقال إلى اقتصاد متعدد الجوانب قادر على مواجهة التحديات المستقبلية عند نضوب النفط أو انخفاض أسعاره، واكتشاف مصادر بديلة للطاقة، وذلك لن يتحقق الا بالاهتمام بالقطاعات الاخرى، والعمل على زيادة معدل نمو هذه القطاعات وخصوصا قطاع الصناعة والطاقة، واستغلال الموقع الاستراتيجي للسلطنة، والاهتمام بالخدمات اللوجستية، وأنشاء مناطق تجاريه حره ٠
- محاولة استغلال موقع سلطنة عُمان الاستراتيجي على مضيق هرمز وإقامة مناطق تجارة حرة ومناطق سياحيه وخدمات لوجستية تعود بالنفع على السلطنة تمكنها من تسويق منتجاتها غير النفطية.
- الاهتمام بتطوير وتنمية قطاع الصناعة وخاصة الصناعات التحويلية كما يمكن أن تعود به من إيرادات كبيرة على السلطنة من خلال المزيد من الاهتمام بأنشاء المناطق الصناعية وجذب مزيد من الاستثمارات، وأعقاء بعض الصناعات من الضرائب لإعطائها قدره تنافسيه ٠
- تحسين بيئة الاستثمار الملائمة لتطوير لقطاعات غير النفطية مثل قطاع الزراعة والسياحة والثروة السمكية والصناعة والتعدين وذلك من حيث تهيئة البيئة القانونية والتشريعية المناسبة وإتباع سياسات مالية ونقدية مشجعة لهذه القطاعات.
- التوسع في المشاريع الكبرى التي تركز في نشاطها على المواد الأولية التي يمكن الحصول عليها من النفط الخام والغاز الطبيعي وفي مقدمتها الصناعات البتروكيماوية حيث توجد بكثرة وبشكل مدعوم وبتكاليف أقل مما سيؤدي إلى تعزيز قدرتها التنافسية مع السلع الأخرى .

قائمة المراجع

الكتب

١. عبد الرحمن أحمد سيف ، تطور سلطنة عُمان ، دار المعتز للنشر، الطبعة الاولى ، ٢٠١٤،
٢. مايكل روس، ترجمة هيثم نشواتي، نقمة النفط – كيف تؤثر الثروة النفطية على نمو الامم ٢٠١٣، منتدى العلاقات العربية الدولية
٣. عبد الرحمن احمد سيف، تطور سلطنة عُمان، دار المعتز، الطبعة الاولى، ٢٠١٥
٤. سير دونالد هولي، عُمان ونهضتها الحديثة، مؤسسة سايسي الدولية –لندن ١٩٨٨
٥. محمد بن ناصر الحجري، الاقتصاد العُماني خلال اربعة عقود (١٩٧٠ – ٢٠١٠)

التقارير والدوريات

١. المركز الوطنى للإحصاء والمعلومات، سلطنة عمان، الاحتياط النفطي، ٢٠١٨،

٢. الموسوعة العمانية، المجلد العاشر، اصدار وزارة التراث والثقافة، سلطنة عمان ٢٠١٣
٣. مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج الامكانيات والقيود، الطبعة الاولى، ٢٠٠٧،
٤. وزارة الاقتصاد الوطني ، سلطنة عمان ، حقائق وارقام ، نوفمبر ٢٠٠٠ ، ص ١٣
٥. وزارة الشئون القانونية، الجريدة الرسمية، مرسوم سلطاني رقم٩٧/١، التصديق على الموازنة العامة للدولة لعام ١٩٩٧، العدد ٥٩٠
٦. وزارة الشئون القانونية، سلطنة عمان تفاصيل الميزانية فى الجريدة الرسمية ، ٠
٧. وزارة الاقتصاد الوطني ، الكتاب الإحصائي السنوي ؛ نوفمبر ١٩٩٨
٨. الميزانية العامة لسلطنة عمان ١٩٩٨؛ وكالة الأبناء الكويتية، ديسمبر ١٩٩٨.
٩. عمان فى ٤٨ عامًا ، المركز الوطن للإحصاء ، سلطنة عمان ٢٠١٨ ، ص ١٩٤ .
١٠. وزارة الشئون القانونية، سلطنة عمان ، مرسوم سلطاني رقم /٩٩ ،التصديق على الموازنة العامة للدولة
١١. وزارة الاقتصاد الوطني سابقا، الكتاب الاحصائي السنوي، انتاج النفط ومساهمته في الناتج المحلي ، نوفمبر
١٢. ٢٠٠٩،
١٣. عمان الاقتصادي، موازنة الدولة لعام ١٩٩٩، اصدار وزارة الاعلام، العدد ٦٤٣٤، ٣ يناير ١٩٩٩
١٤. وزارة الاقتصاد الوطني، سلطنة عمان، الكتاب الاحصائي السنوي ٢٠٠٧
١٥. عمان الاقتصادي، الميزانية العامة للدولة لعام ٢٠٠٦، العدد ٩٣٤٥، في ٦ يناير ٢٠٠٦،
١٦. المركز الوطني للأحساء والمعلومات، سلطنة عمان، تقرير الم عرفه، الكتاب الاحصائي السنوي،
١٧. الاصدار رقم ٤٤ ، اغسطس ٢٠١٦ ، ص ٣٣٣
١٨. وزارة الشؤون القانونية، سلطنة عمان، المديرية العامة للجريدة الرسمية، العدد ٨٣٠ ، السنه ٣٦، ٦يناير
١٩. ٢٠٠٧، ص ٨

الرسائل العلمية

١. وهيبة مدشن، أثر تذبذب أسعار النفط علي الاقتصاد العربي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ٢٠٠٤-٢٠٠٥، ص ١٨

٢. داوود سعد الله، اثر تقلبات اسعار النفط على السياسة المالية للجزائر ٢٠٠٠-٢٠١٠، رسالة ماجستير، كليه العلوم الاقتصادية – الجزائر ٢٠١١-٢٠١٢، ص ٤

٣. هشام الشماع، الأوبك ووكالة الطاقة الدولية، و تأثير كل منهما على السوق النفطية العالمية، رسالة ماجستير، جامعه بيروت، لبنان، ١٩٨٧، ص ٣٥

٤. شمسة بنت حميد بن راشد الرامية، معالجة الصحافة العُمانية اليومية العربية لازمة انخفاض أسعار النفط، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة السلطان قابوس، عام ٢٠١٧، ص١٤

المواقع الالكترونية

١. ويكيبيديا، اقتصاد عُمان، الرابط https:ar.m.wilipedia.org استرجاع ٢١ يونيو ٢٠١٨ م

٢. يبلغ احتياط السلطنة من النفط ٤٧٤٠ مليون برميل لعام ٢٠١٧، على الرابط:

١. arabic.news.cn.2018 ، استرجاع:٢٤ يونيو ٢٠١٩.

٣. عمان الاقتصادي، على الرابط: WWW.OMANDALIY.ON ، استرجاع :٢١ أغسطس ٢٠١٩ .

٤. اكتشاف النفط في سلطنة عُمان، نبذه تاريخيه عن قطاع النفط، على الرابط :karaesh.yoo7.com استرجاع ٢١ يونيو ٢٠١٨ م ؛ أنظر أيضا: الرؤية الإلكترونية، تنمية نفط عمان تحتفل باليوبيل الذهبي لتصدير اول شحنه من الخام العماني ومرور ٨٠ عاما على التأسيس، ١٤ مايو ٢٠١٧، على الرابط: https://alroya.om ،تاريخ الاطلاع: ١٣ يونيو ٢٠١٩ .

٥. معادلة العرض والطلب والحالة النفطية الراهنة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ٣ فبراير ٢٠١٥، الرابط www.alaraby.com uk استرجاع ٢٣ يونيو ٢٠١٨ م .

٦. ريمي محمود، العوامل المؤثرة على أسعار النفط الخام، على الرابط : http:// www. Daily fx com/ar. تاريخ الاطلاع : في ١٢ / ١ / ٢٠١٨

٧. تقرير شمسه الرامية، تداعيات الازمات النفطية، صحيفة عُمان القسم الاقتصادي، العدد ١١٦٥٢، ١٠سبتمبر ٢٠١٧، على الرابط : www. omandaily.com استرجاع : ٢٣ يونيو ٢٠١٨ م